

نأذاه نبينا وبني آصف عليهم السلام وحيث الأجابة وبطلت الصلاة  
 تغليب للمباح ثم ذكر المصنف أنه لا يستثنى الا نذر التبرير فاحذر  
 كلكه غلب كذا بخلاف في نذر الحجاج والمعلق كان شئني الله مريض فله  
 علي كذا فان الصلاة بتبطل كما تبطل ببقية القرب كالقنقوع وغيره  
 لان نذر التبرير من اجابة الله كالذي جلا في غيره ولو كان الناطق  
 ان هو تعميم في الكلام الذي تبطل به قال في الاختيار الصواب  
 حذفه لانه لا فوق في ذلك بين الاختيار والكره كما مر في كلام الشئ  
 العمد مفهومه فيه تخصيص فانه في الكثير بغير مطلق وفي القليل  
 لا بغير بتقليد كلام اي بكلام قليل وهو ما كانت ست كلمات فاقول  
 بخلاف ما زاد كما سبق او سببه اليه اي الي القليل وانته  
 في صلاة اي والعلم بانها في صلاة او جهلا يستقله الشئ انتم عن  
 الروض واصله وقد تبين هنا واطلعه فيما ياتي والقاعدة جز المنطق  
 على المقيد والتشخيص لا يستلزمه الا في قوله ان ظهر بواحد  
 حرفان الا حرفان او حرف مغزوم ان لم تبطل صلاة واحد منها  
 لان ما وقع منها من الكلام قليل عرف بغير فان سلام الامام الاول  
 وقع نسيان وكلامه الثاني بعد سلامه الثاني وقواع الصلاة سبه  
 وسلام الامام وكلامه لظنه فراغ الصلاة بسلام الامام الاول  
 لانه تكلم بعد انقطاع الدعوى اي بسلام الامام الثاني فلم يتجدد  
 عنه الامام مقتضى الحديث اما الكثير من ذلك اي من الكلام  
 وهو ما زاد على ست كلمات عرفته اخرا من حديث ذي اليمين  
 حيث قال افصرت الصلاة ام نسيت يا رسول الله مع قوله بل بعض  
 ذلك قد كان مجعلا من نسيان كلمة واحدة عرف وكذا قد كان ومنه  
 اي ما صدر من النبي صلى الله عليه وسلم فانه قال له كذا ذلك لم  
 يكن والتفت للصحابه عند قول ذي اليمين بعض ذلك قد كان  
 فقالوا ما يقولون والذين فقالوا نعم ومجموع ذلك ست كلمات  
 عرفية فعلم ان ما بين قصة ذي اليمين مسأول للعلمين في الكلام  
 في كلام الشئ في باب سجود السهو انه يقول والمعتبر في الطول والقصص  
 العرف

العرف وقيل يعتبر القصر بالقدر الذي فزع عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 في قصة ذي اليمين فهذا يقتضي ان بينهما تفاوت وقد علمت وجوه  
 اولها للثاني ثمان قول الشئ اما الكثير من ذلك كما هو معلوم سابقا  
 فله نظر بتقليد كلام فاسيا فانه لا يعذر فيه اي بجمل ولا نسيان  
 فتبطل به مطلق والفرق بين هذا وبين الصوم كما لا يخفى ان  
 هذا الفرق اما ذكره بين عدم بطلان الصوم بكثير الاطلسه واطلعه  
 الصلاة به وابت بطلانها بكثير الكلام من عدم بطلان الصوم بكثير  
 الاكل مع اختلافه في المبطل واما اشتراكها في مطلق الكثرة فلا يخفى  
 في الجمع ويعذر في اليسير عرفا في لانه لا فاعبا في اليسير الا  
 الحرف الا لتعذرا وان كان كثيرا اما اذا اكثر التشخيص ونحوه مع ظهور  
 حرفين فاكثروا في نية كان ظهر منه حرفان فاكثروا وهي اظهر  
 وما ضل تقرير المسئلة كما يوجد من شئ مروي عن ابنه بعد في التشخيص  
 اليسير ونحوه للقلية وان ظهر حرفان ويعذر في التشخيص فقط لتعذر  
 ركن قول وان كثرت التشخيص والكروف ولا يعذر في تشخيص ونحوه للقلية  
 ان كثرت التشخيص ونحوه وكثرت الحروف هكذا يجب ان يفهم وابد ذلك  
 بعض مشايخنا قوله سمعت ذلك من علي بن ابي طالب ثمان قول الشئ اما  
 اذا اكثر التشخيص لا يخفى قوله ويعذر في اليسير عرفا وتبين ان التشخيص  
 ونحوه لا يعذر ابد وان كان كثيرا اذا لم يظهر منه حرفان او حرف معلوم او محدود  
 فان ظهر منه ذلك صراحا اذا صار صريحا جلا زما فانه لا يعذر ولو كثرت  
 والا اذا تعذر الركن القوي الا بالتشخيص فانه يفتر وان كثرت وهذا  
 خاص بالتشخيص والا اذا علمه التشخيص ونحوه فانه ان كثرت عرفا صنف  
 وان قل عرفا لا يعذر ولو ظهر في كل مرة حرفان فاكثرت قدس لانه  
 سنة والجمه كافي للمهمات اذا اتفقت العلم بانتقالات الامام على الكبر  
 بالتكبيرات وتوقف على التشخيص ونحوه لم يعذر في المشي وفي التشخيص  
 تقيد بذلك كما اذا كانت الجماعة شرط كما في الركعة الاولى في الجمعة  
 ولا في المعادة والجمعه فذرع هي لانه تخوضها لو جهل  
 ان تعلم في قليل التشخيص قد تعذر وان لانه لا يلزم من بطلانها